

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢

تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن
مأمورى وملحقى المأمور

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأمورى وملحقى المأمور
والقوانين المعدلة له ،
وبناء على ما أررته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون
رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن مأمورى وملحقى المأمور النص الآتى :

”كما يجوز نقل من أتم أو يتم عشرين سنة في العمل بالمنائر من مأمورين
وملحقين بناء على طلبهم إلى وظائف الكادرين الفنى المتوسط والكتابي
تبعاً للؤهل الدرامي الذى كان يحمله كل منهم عند بدء تعيينه في الخدمة
لأول مرة ، وعلى أن يكون التقل بالدرجة والمربى اللذين يصل إليهما
في كادر مأمورى وملحقى المأمور وذلك بصفة شخصية خصها على أدنى
الدرجات الشاغرة في الكادرين المذكورين ، ولا يجوز إعادة من ينقل
وفقاً لهذا الحكم إلى كادر موظفى المأمور ، وتسوى الدرجة الشخصية على
أول درجة معادلة تخلو في الكادر ذاته ”

وفي حساب المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تمحسب مدة العمل
الى تفويت فى مقارنات الجزء الأجر على أساس السنة منها بستة ونصف .
ويجوز تطبيق أحكام هذه المادة على معاونى المأمور

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من
تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٤٨٢ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٢

باستثناء بعض موظفى الحرس الوطنى من بعض الأحكام المقررة
بالمقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوازين
المعدلة له ،وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ بوضع استثناء وقى من بعض أحكام
قانون التوظيف ،وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩٦١ بربط ميزانية الدولة
للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ،

وعلى ما أررته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه - تخصيص الدرجات الخامسة
الكتابية المشابة بميزانية الديوان العام لوزارة الحربية للسنة المالية
١٩٦٢/١٩٦١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩٦١ فعلاً
من اعتقاد الأعمال الجديدة بالحرس الوطنى لتعيين الموظفين المعينين حتى
تاریخ صدور هذا القانون بمكافآت شهرية على هذا الاعتماد مع إعفائهم
من شرط اجتياز الامتحان واللائحة الطبية ودون التقيد بترتيب التخرج .

مادة ٢ - يكون تعيين الموظفين المشار إليهم في المادة الأولى بقرار من الوزير
المختص وتحسب أقدمتهم في الدرجات المعينين فيها وتدرج مرتباتهم
بالتطبيق للقواعد العامة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٤٨٢ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر